

الشيخ المفيد

مؤسس

المدرسة الأصولية الإمامية

عبد الهادي الفضلي



نام : المقالات والرسالات = مجموعه مقالات کنگره شیخ مفید (ره)

مرکز تحقیقات و پژوهش‌های اسلامی

مؤلفان : گروهی از علماء و اساتید حوزه و دانشگاه

زبان : عربی و فارسی

چاپ : اول

تاریخ : ۱۴۱۳ هجری - قمری

چاپخانه : مهر - قم

تیراژ : ۱۰۰۰

ناشر : کنگره هزاره شیخ مفید (ره)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سعادة الأستاذ سكرتير مؤتمر الفية الشيخ المفيد

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وبعد:

فقد تسلمت رسالتكم الكريمة المؤرخة ١٣٧١/٩/٢٨ والمرقمة ٦٤٦رك، وبرفقتها مجموعة المعلومات الأصولية المستخرجة من كتب الشيخ - قدس - وقد استفدت منها شاكراً ومقدراً تفضلكم هذا.

وبرفقة خطابي هذا، البحث في المناسبة المباركة، وعنوانه - كما أعلمتكم - (الشيخ المفيد مؤسس المدرسة الأصولية الإمامية).

وسأحاول جهدي استحصال الموافقة على السفر إليكم، وإلا فالأمر إليكم إن شئتم إلقاء البحث نيابةً، أو نشره فقط، أو الأخيرة، وهي وضعه في أرشيف المهملات.

أسأله تعالى أن يأخذ بأيديكم، ويسدّد خطاكم، ويكتب جهودكم هذه في سجل حسناتكم يوم العرض عليه . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

المخلص

عبدالهادي الفضلي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

من الطبيعي أن لا يختلف علم الفقه الإسلامي عن سواه من العلوم الأخرى،
فينتشر كما تطورت، وتتكون فيه مدارس كما تكونت فيها.

ولعل الفارق بينه وبين الكثير منها تعدد المدارس في كل من الطائفتين
الشهرتين: الشيعة، وأهل السنة والجماعة.

فقد كانت هاتان الطائفتان في بدء انبثاقهما في القرن الأول الهجري بمثابة
مدرستين، ثم وبفعل عوامل مختلفة تحولتا إلى طائفتين، وكان لكل طائفة منهما
مدارسها.

والفارق بين مدارس الطائفة منهما والأخرى أنها عند أهل السنة بدأت بمدرسة
الرأي، وكان رائدها ورئيسها الخليفة عمر بن الخطاب، وبعد وفاته وتبريز ابنه عبد الله
فقيهاً من فقهاء المسلمين المشار إليهم تركزت على يديه مدرسة الحديث، وسارت
المدرستان جنباً إلى جنب، واتخذت مدرسة الرأي الكوفة مركزاً لها عن طريق عبد الله بن
مسعود الذي كان يعد أبرز تلامذة عمر بن الخطاب، وأبرز من تبنى منهج وفكر مدرسة
الرأي.

ومن أشهر أعلام هذه المدرسة في الكوفة ابن أبي ليلى، وابن شبرمة.

وأخذت طابعها الواضح، وراحت تضع بصماتها على الكثير من مراكز
الدراسات الفقهية الإسلامية على يد إمام المذهب أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي.

أما مدرسة الحديث فاتخذت من المدينة المنورة مركزاً لها، واشتهر من أعلامها
الفقهاء السبعة:

- ١- سعيد بن المسيب.
- ٢- عروة بن الزبير.
- ٣- أبو بكر بن عبد الرحمن المخزومي.
- ٤- عبيد الله بن عبد الله.
- ٥- خارجة بن زيد بن ثابت.
- ٦- القاسم بن محمد بن أبي بكر.
- ٧- سليمان بن يسار.

وقد قيل في منهجهم وتعداد أسمائهم:
إذا قيل من في العلم سبعة أبحر روايتهم عن العلم ليست خارجه
فقل: هم عبيد الله، عروة، قاسم، سعيد، أبو بكر، سليمان، خارجه
وانتهت رئاسة هذه المدرسة إلى إمام المذهب مالك بن أنس، وعن طريقه
انتشرت في البلدان الإسلامية.

وكما رأينا، منذ البدء، وعلى عهد الصحابة، كانت المدرستان معاً في زمن واحد،
وسارتا تمونان الفقه السنّي في هدي منهجيهما بالفكر الفقهي الإسلامي من الحديث، أو
منه ومن الرأي.

بينما كان التطور عند الشيعة، أو قل: في مذهب أهل البيت تطوراً طويلاً أو
امتدادياً، وكالتالي:

- ١- فأول ما كان من مدارسه مدرسة النص التي تزعمها ورادها الإمام علي
عليه السلام وكانت تعدّ المقابل لمدرسة الرأي، حيث كان المصدر فيها الكتاب والسنة
فقط، والاجتهاد الفقهي فيها محوره نصوصهما، ويتحرك في إطار فهمهما لاستفادة
الحكم.

في الوقت الذي كان مصدر مدرسة الرأي: الكتاب والسنة، مضافاً اليهما الرأي، وكان الاجتهاد الفقهي فيها يتحرك داخل إطار النصوص للقرآن والسنة وخارجه في هدي ما يقدره رأي المجتهد من المصلحة والمفسدة.

٢- وفي عهود الأئمة أبناء علي -عليهم السلام- حيث انتشر التشيع، وكثر عدد الشيعة، وتوزع الرواة عن الأئمة في مختلف البلدان الإسلامية، نشأ ما أسميته بمدرسة الفقهاء الرواة، تلكم المدرسة التي كان علماءها من أمثال: زرارة بن أعين، وأبي حمزة الثمالي، وأبان بن تغلب، ومحمد بن مسلم، ويونس بن عبد الرحمان، يجتهدون في فهم دلالة الحديث، وفي تطبيق الأحاديث التي هي بمثابة قواعد عامة على مواردنا.

وقد أغنت هذه المدرسة الفكر الفقهي الشيعي بالحديث الفقهي، حيث خلفت أربعمئة أصل، وأكثر من هذا الكم من الكتب الأخرى.

٣- وامتدت هذه المدرسة حتى نهاية القرن الثالث الهجري، وفي القرن الرابع الهجري تمثلت في ما أسميته بمدرسة الفقهاء المحدثين.

ويمكننا أن نطلق على فكرها الفقهي اسم الفقه المأثور، لأن أعلامها كانوا يفتون بالمأثور، أي يتخذون من عبارة ومتن الحديث فتوى يلقون بها الى مقلديهم.

وكان زعيما هذه المدرسة في نهاية الغيبة الصغرى، وبداية الغيبة الكبرى المحدثين الصدوقين اللذين أصدقا وصدقا المنهج المشار اليه في الرسالة المسماة بـ (الشرائع) للصدوق الأب علي بن الحسين بن بابويه القمي، وكتاب (من لا يحضره الفقيه) للصدوق الابن محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي.

وتركزت هذه المدرسة في (قم)، وعرف أصحابها في الفقه الإمامي بلقب (القميين)، ونسبت إليهم فتاوى تفرّدوا بها.

٤- وفي هذه الفترة، فترة الانتقال للإمامية من عهد الحضور الى عهد الغيبة، كان بدء استقلال الفقهاء الاماميين بمهمة الزعامة للشيعة نيابة عن الإمام المهدي -عليه السلام، وبوظيفة الافتاء دون أن يكون هناك لقاء بالإمام المهدي لأخذ الحكم الشرعي منه.

إنّ هذا الاستقلال فرض عليهم أخذ الأُبهة الكافية والاستعداد الوافي للقيام الكامل بالمسؤولية المناطة بهم، فانتهى مركز قم العلمي الى ما أشرت اليه من الفقه المأثور، وهو قد يقابل ما عرف عند أهل السُنّة بمدرسة الحديث، وانبتق في مركز بغداد العلمي، وعلى يدي القديمين ابن أبي عقيل، وابن الجنيد، شيء من استخدام الرأي، وربما كان للأجواء العلمية في بغداد آنذاك، حيث كانت الامتداد الطبيعي لمركز الكوفة العلمي، تأثير عليهما، بغية الإعداد لهذا الاستقلال الذي أشرت اليه، فجاء منهما في الفكر والمنهج ما يشبه الموجود في مدرسة الرأي عند أهل السُنّة، فقد عرف عن ابن الجنيد استخدام القياس، ذلك الاستخدام الذي دفع غير واحد من علمائنا للافتاء بالمنع من الرجوع الى مؤلفاته لما فيها من نتائج أملاها عليه قياسه، واستناده إلى طريقة الرأي.

فأصبح في هذه الآونة القصيرة من الزمن عند الإمامية ما يماثل أو يقارب ما عند أهل السُنّة من وجود مدرستين: مدرسة الحديث ومدرسة الرأي، الأولى مركزها في قم، والثانية في بغداد.

٥- ولعل من وفاء وسخاء المناسبة أن يزور الشيخ الصدوق بغداد في عصر الشيخ ابن الجنيد، ويقوم بالتدريس والتحديث، ويحضر حلقة درسه، وتحت منبره شيخنا المعظم المحتفى بذكره الألفية الشيخ المفيد، فتصب مدرسة الفقهاء المحدثين في حوزته.

وفي الوقت نفسه كان الشيخ المفيد قد تتلمذ على يدي الشيخ ابن الجنيد، فهضم وتمثل منهج وفكر مدرسة القديمين.

ولأن الشيخ المفيد كان حديد الذهن، شديد الذكاء، عقلاني التفكير، نزاعاً - وبقوة - الى أن يترسم فقه أهل البيت طريقه في وضوح ونقاء، مزج بين المدرستين، واستخلص الزُبد من مخيضهما، فخرج من بينهما بما أطلقت عليه اسم (المدرسة الأصولية)، حيث وضع - رضوان الله عليه - الأصول التي جمعت بين النقل والعقل، فأخذ من هذه و تلك، في ضوء ما استهداه من معطيات الشرع الحنيف.

وتمثل عمله لارساء قواعد المدرسة الأصولية بالتالي:

١- تأليفه في أصول الفقه:

فقد ألف في أصول الفقه الذي هو بمثابة المنهج العلمي للبحث الفقهي والاجتهاد الشرعي، ألف كتابه المعروف بـ (التذكرة) والذي اختصره تلميذه الشيخ أبو الفتح الكراجكي، وأودعه كتابه الموسوم بـ (كتر الفوائد)، المطبوع أكثر من مرة، ثم نشر مستقلاً من قبل مركز الدراسات والبحوث العلمية العالية ببيروت سنة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

وهو - في حدود ما وقفت عليه في فهارس الكتب المطبوعة - أول كتاب في أصول الفقه يضم بين دفتيه جميع مباحث أصول الفقه المعروفة آنذاك، ولكن بشكل مختصر، فقد ذكر من المؤلفات في أصول الفقه قبل الشيخ المفيد أمثال كتاب (الألفاظ) لهشام ابن الحكم، وهذا الكتاب فيما إخال أنه ليس في أصول الفقه لعدم وصول شيء من محتوياته يشير إلى هذا، ولأن عنوان (الألفاظ) من العناوين المستعملة قديماً في علم المنطق، وفي الفلسفة، ويراد به المصطلحات المنطقية أو الفلسفية، ولأن هشاماً عرف بتخصصه بالحكمة، فمن المظنون قوياً أنه في مصطلحات الحكمة.

يضاف إليه أن الشيعة في عهد هشام لم يكونوا بحاجة ماسة لأصول الفقه لوجود الأئمة بين ظهرانيهم، ويُسر الرجوع إليهم، وكل الذي كانوا بحاجة إليه بعض القواعد العامة، وبخاصة ما يرتبط بتقييم الراوي وتعارض الروايتين، وأمثال هذه، فلا إخال أن هشاماً وهو يعلم هذا يقوم بوضع شيء في الأصول، ودون أن يضمه أحاديث عن الأئمة تعرب عن القواعد الأصولية، ولو أُشير فيه إلى ذلك لنقل عنه لأهمية الموضوع.

وذكرت أيضاً كتب أخرى في بعض موضوعات من أصول الفقه أمثال كتب أبي سهل اسماعيل بن علي النوبختي من القرن الثالث الهجري، وهي:

- الخصوص والعموم.

- ابطال القياس.

- نقض اجتهاد الرأي.

وكتب الحسن بن موسى النوبختي، وهي:

- خبر الواحد والعمل به.

- الخصوص والعموم^(١).

وهذا - كما ترى - يعني أنّ الشيخ المفيد أول من قام بتدوين كامل لعلم أصول

الفقه.

ولمسؤوليته في تكوين المدرسة الأصولية التي تحملها أثر واضح في هذا.

٢- تأليفه في المتن الفقهي:

فقد ألّف فيه رسالته المسماة بـ (المقنعة)، وهي مجموعة فتاواه لمقلديه، ولم يلتزم فيها بمتون وعبارات ونصوص الأحاديث، وإنّما كانت من تعبيره وبأسلوبه الخاص.

وهو يهدف بهذا الى إنهاء ما التزم به مدرسة الفقهاء المحدثين من الفقه المأثور أو الافتاء بالمأثور.

وهي أول رسالة - في حدود اطلاعي - تؤلّف بهذه الطريقة التي لم تلتزم الافتاء بالمأثور.

٣- تأليفه في نقد الحديث:

حيث ألّف فيه كتابه المذكور اسمه في قائمة مؤلفاته، وهو (الكلام في فنون الخبر المختلق بغير أثر).

ومن عنوان الكتاب يفهم أنّه يريد أن يلمس أهل الحديث أنّ في المرويات مختلقات، فلا بد من تلمس الطريق الى نقد الحديث، والتوقف عن التطرف في الافراط بالعمل به دونما تأكد من صدوره عن المعصوم.

١- أنظر: تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام - فصل: أول من صنّف في أصول الفقه.

وَأَلَّفَ فِيهِ أَيْضاً كِتَابَهُ الْآخَرَ، وَالْمَذْكُورَ عَنْوَانَهُ فِي قَائِمَةِ مُؤَلَّفَاتِهِ أَيْضاً، وَهُوَ (مُقَابِسُ الْأَنْوَارِ فِي الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الْأَخْبَارِ).

وعنوانه صريح في تحديد موقفه من الإفراط في الأخذ بالحديث.

٤- تأليفه في نقد اجتهاد الرأي والقياس:

فقد ذكر في قائمة مؤلفاته الاسمان التاليان:

- كتاب النقض على ابن الجنيّد في اجتهاد الرأي.

- مسألة القياس.

٥- تدريسه الفقه وأصوله:

وكما رأينا أنّ المؤلفات المذكورة أسماؤها في أعلاه كان لها الدور الكبير في التخفيف من ثقل مدرسة المحدثين، ومن ثقل مدرسة القديمين، لئلا يكون في البين منهجان وخطان متعارضان أو متوازيان، *مبتور علوم إسلامي* وقد استطاعت أن تحقق أهدافها بتدعيمها لها من خلال تدريسه للفقه وأصوله.

٦- تربيته لتلامذته على الالتزام بخط مدرسته:

ومن أبرز هؤلاء الذين أكد وركّز على تربيتهم: الشريف المرتضى والشيخ الطوسي.

وقد رأينا أثر تربيته في كتابيهما الكبيرين في أصول الفقه (الذريعة) و (العدة)، فقد بُنِيَ على ما أسس أستاذهما المفيد في أصول الفقه تأليفاً وتدریساً.

وبهما - أعني الذريعة والعدة - تركّز أصول الفقه، وهيمن على الجو العلمي الشرعي، واستقطب حلقات الدرس الفقهي.

وصارا المصدرين الأساسيين اللذين رجع إليهما كل من ألف في أصول الفقه من

العلماء من تلامذة السيد والشيخ، ومن جاء بعدهم.

٧- تكوين بغداد مركزاً علمياً للإمامية:

وبفضل جهود الشيخ المفيد، وعلاقته بالحكام من آل بويه استطاع أن يكون من بغداد مركزاً علمياً للفقهاء الإمامية استقطب وجلب الطلاب من كل بلاد المسلمين، وازدهر بها تفوق به على ما سواه من مراكز بالتأج الفكرى الجديء فى الفقه وأصوله، والحديث ورجاله، والعقيدة ومقالاتها، وما إلى هذه.

٨- فتح الفروع العلمية:

فقد ذكر تاريخياً أنّ الشيخ المفيد وتلامذته، وبخاصة الشريف المرتضى والشيخ الطوسي، عملوا على فتح فروع علمية لمركز بغداد. ومن أهم هذه الفروع مركز حلب العلمى الذى أدار الحركة العلمية فيه القاضيان ابن البراج والديلمي، وكان من أعلامه بنو زهرة، فقد أسهم هذا المركز اسهاماً ملحوظاً فى تركيز المدرسة الأصولية.^(١)

٩- توسيع نطاق المرجعية:

ولأجل أن يرشخ الشيخ المفيد أسس مدرسته الأصولية عمل على توسيع مسؤوليات المرجعية بما يشمل الافتاء والتدريس وإدارة شؤون التعليم الفقهي باقامة منشآت والصرف على طلابه و مختلف احتياجاته واحتياجاتهم، وتعيين الوكلاء فى المناطق وإيفاد المبلغين، ونصب القضاة فى البلدان، وجباية الأموال الشرعية، وتعهء شؤون الشيعة بخاصة والمسلمين بعامة فى إطار التوجيه إلى الصالح، والدفاع عن حقوقهم أمام الحكام والموظفين من قبلهم.

١- لمعرفة المزيد يرجع إلى كتابنا (تاريخ التشريع الإسلامى).

وهو عامل مهم في نشر الفكرة وتوطيد المبدأ.

وبتأثير هذه الأعمال حقق الشيخ المفيد النجاح لمدرسته، واستطاع أن يجعلها الوريث السليم السوي لمدرسة المحدثين ومدرسة القديمين في الهيمنة على مراكزهما أيضاً.

وأهم وأبرز معالم مدرسة الشيخ المفيد الأصولية هي:

١- تريبع مصادر الفقه.

فقد ذكر الشيخ المفيد في كتابه (أصول الفقه) منها:

- الكتاب .

- السنة .

- حديث الأئمة .

وأشار فيه إلى أهمية العقل، وإلى مصدريته ومصدرية الاجماع في كتب أخرى له -

كما سيأتي.

وذكر تلميذاه المرتضى والطوسي في (الذريعة) و (العدة):

- الكتاب .

- السنة .

- الإجماع .

وأشار الشريف المرتضى إلى مصدرية العقل في إحدى رسائله.^(١)

٢- توثيق السنة.

وذلك بلزوم دراسة السند، كما هو واضح في عدة الشيخ الطوسي في مبحث خبر

الواحد.

١- أنظر: كتابنا (تاريخ التشريع الإسلامي) عهد ابتداء الغيبة الكبرى.

٣- استخدام القواعد الأصولية في دراسة دلالات الألفاظ لاستفادة الحكم الشرعي من نصوص القرآن والحديث، وفي بيان وظيفة المكلف عند الشك في الحكم.
ترى هذا مجموعاً ومتفرقاً في مؤلفات المدرسة في تلكم الحقبة من الزمن.
٤- اعتماد دراسة رجال الحديث.

وتمثل هذا في مؤلفات الشيخ الطوسي: الاختيار والأبواب والفهرست، وفي كتاب معاصره في الزمن ومزامله في الدرس الشيخ أبي العباس النجاشي.
٥- اعتماد طريقة الاستدلال الفقهي.

وبدا هذا في كتاب (المبسوط في فقه الإمامية) للشيخ الطوسي.
وبعد هذا التعريف الموجز لعمل الشيخ المفيد في تأسيس المدرسة الأصولية، والتي عليها مدارس الدرس والاجتهاد منذ عهده حتى الآن، من المفيد أن أذكر بعض النقول من كتبه التي تشير الى شيء مما تقدم - وهو مما زودتني به مشكورة ومقدرة لجنة هذه الذكرى الألفية الكريمة - وهي:

١- نص منقول من رسالته (جوابات المسائل السروية) من ص (٢٢٢) إلى ص (٢٢٤) ينقد فيه طريقة شيخه أبي جعفر الصدوق وأتباعه من أصحاب الحديث، وطريقة شيخه ابن الجنيد، ثم يبين طريقته التي شرعها مستفيداً إياها من واقع الموروث الشرعي وخطوات التعامل معه، وهو:

«لا يجوز لأحد من الخلق أن يحكم على الحق، فما وقع فيه الاختلاف من معنى كتاب أو سنة أو مدلول دليل عقلي لا يعمل به إلا بعد احاطة العلم بذلك، والتمكن من النظر المؤدي إلى المعرفة، فمتى كان مقصراً عن علم طريق ذلك فليرجع إلى من يعلمه، ولا يقول براهيه وظنه، فإن عول على ذلك فأصاب الاتفاق لم يكن مأجوراً، وإن أخطأ الحق فيه كان مأزوراً.

والذي رواه أبو جعفر - رحمه الله - فليس يجب العمل بجميعه إذا لم يكن ثابتاً من الطرق التي تعلق بها قول الأئمة - عليهم السلام - إذ هي أخبار آحاد لا توجب علماً ولا عملاً،

وروايتها عمّن يجوز عليه السهو والغلط.

وأنما روى أبو جعفر - رحمه الله - ما سمع، ونقل ما حفظ، ولم يحسن العهدة في ذلك. وأصحاب الحديث ينقلون الغث و السمين، ولا يقتصرون في النقل على المعلوم، وليسوا بأصحاب نظر وتفتيش، ولا فكر فيما يروونه وتميّز، فأخبارهم مختلفة لا يميّز منها الصحيح من السقيم إلا بنظر في الأصول، واعتماد على النظر الذي يوصل إلى العلم بصحة المنقول.

فأما كتب أبي علي بن الجنيد فقد حشاها بأحكام عمل فيها على الظن، واستعمل فيها مذهب المخالفين، والقياس الرذل، فخلط بين المنقول عن الأئمة - عليهم السلام - وبين ما قاله برأيه، ولم يفرد أحد الصنفين من الآخر، ولو أفرد المنقول من الرأي لم يكن فيه حجة لأنه لم يعتمد في النقل المتواتر من الأخبار، وإنما عول على الآحاد.

وإن كان في جملة ما نقل غيره من أصحاب الحديث ما هو معلوم (إلا أنه لم) يتميز له ذلك، لعدولهم عن طريق النظر فيه، وتعويلهم على النقل خاصة، والسماع من الرجال، والتقليد دون النظر والاعتبار.

فهذا ما عندي في الذي تضمنته الكتب للشيخين المذكورين في الحلال والحرام من الأحكام.

وللشيعة أخبار في شرائع مجمع عليها من عصاة الحق، ومختلف فيها، للعاقل المتدبر أن يأخذ بالمجمع عليها، كما أمر به الإمام الصادق - عليه السلام -، ويقف في المختلف فيه ما لم يعلم حجة في أحد الشئيين منه، ويرده إلى من هو أعلم منه، ولا يفتن منه بالقياس فيه دون البيان على ذلك والبرهان، فإنه يسلم بذلك من الخطأ في الدين، والضلال إن شاء الله.

وقد أجبت عن كثير من الأخبار المختلفة في مسائل ورد عليّ بعضها من نيشابور، وبعضها من الموصل، وبعضها من فارس، وبعضها من ناحية تعرف بما زاندران، وكل ذلك تتضمن مسائل مختلفة جاءت فيها الأخبار عن الصادقين - عليهم السلام -.

وأودعت في كتاب (التمهيد) أجوبة عن مسائل مختلفة، جاءت فيها الأخبار عن

الصادقين - عليهم السلام-، وأفقيت بما يجب العمل عليه من ذلك بدلالة لا يطعن فيها، وجمعت معاني كثيرة من أقاويل الأئمة - عليهم السلام-، يظن كثير من الناس أن معانيها تتضاد، ويثبت اتفاقها في المعنى، وأزلت شبهات المستضعفين في اختلافها.

ودكرت مثل ذلك في كتاب (مصاييح النور في علامات أوائل الشهور).
وشرعت طرقاً يوصل فيها إلى معرفة الحق فيما وقع فيه الاختلاف بين أصحابنا من جهة الأخبار.

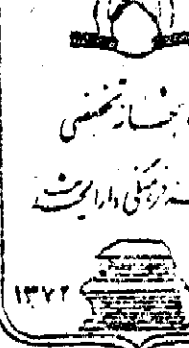
وأجبت عن المسائل التي كان ابن الجنيّد جمعها وكتبها إلى أهل مصر، ولقبها بـ (المسائل المصرية)، وجعل للأخبار فيها أبواباً، وظن أنها مختلفة في معانيها، ونسب ذلك إلى قول الأئمة - عليهم السلام- فيها بالرأي، وأبطلت ما ظنّه في ذلك وتخيّله، وجمعت بين جميع معانيها حتى لم يحصل فيها اختلاف... فمن ظفر بهذه الأجوبة، وبانصاف قراءها، وفكر فيها فكراً شافياً، سهل عليه معرفة الحق في جميع ما يظن أنه مختلف، وتيقن ذلك مما يختص بالأخبار المروية عن أئمتنا - عليهم السلام-....».

٢- نص منقول من رسالته (جوابات المسائل الصاغانية) ص ١٠ يشير فيه إلى طريقته في الجمع بين النقل والعقل، وهو:

«إنا نقول في الشريعة ما يوجب اليقين منها و الاحتياط للعبادات، نعول على الحكم في الأشياء بما يقتضيه الأصل إن كان يدل عليه دليل حظر أو إباحة من طريق السمع أو العقل».

٣- نص منقول من كتاب (التذكرة) في أصول الفقه - وهو الأصل الذي اختصر منه كتابه (أصول الفقه) المقدم ذكره - ص ١٩٣ يجد ويحدد فيه الاجماع عند الامامية، وهو:

«وليس في اجماع الأمة حجة من حيث كان اجماعاً، ولكن من حيث كان فيها الإمام المعصوم، فإذا ثبت أنها كلها على قول، فلا شبهة في أن ذلك القول قول المعصوم، إذ لو لم يكن كذلك كان الخبر عنها بأنها مجمعة باطلاً، فإنما تصح الحجة بإجماعها لهذا الوجه».



٤- نص منقول من رسالته (جوابات أهل الموصل في العدد والرؤية) ص ٢٥-٢٦ يوضح فيه المقصود من مصطلح (العامة) المذكور في الحديث المروي عن الإمام الصادق - عليه السلام - في الترجيح بين الحديثين المتعارضين، وهو:

«والحديث المعروف قول أبي عبد الله - عليه السلام - قال: إذا أتاكم عنّا حديثان مختلفان فخذوا بما وافق منهما القرآن، فإن لم تجدوا لهما شاهداً من القرآن فخذوا بالمجمع عليه، فإنّ المجمع عليه لا ريب فيه، فإن كان فيه اختلاف وتساوت الأحاديث فيه، فخذوا بأبعدهما من قول العامة.

والحديث في العدد يخالف القرآن فلا يقاس بحديث الرؤية الموافق للقرآن، وحديث الرؤية قد أجمعت الطائفة على العمل به فلا نسبة بينه وبين حديث يذهب إليه الشذاذ، وهو موافق لمذهب أهل البدع من الشيعة والغلاة».

٥- نص منقول من كتاب (أوائل المقالات) ص ١٥٤ يشير فيه إلى وفاء النصوص المروية عن أهل البيت - عليهم السلام - بتزويد الفقيه بالأحكام لكل الوقائع، فلا يحتاج معها إلى الرأي والقياس وأمثالهما، وهو:

«أقول: إنّ الاجتهاد والقياس في الحوادث لا يسوغان للمجتهد ولا للقائس، وإنّ كل حادثة ترد فعليها نص من الصادقين - عليهم السلام - يحكم به فيها، ولا يتعدى إلى غيرها، بذلك جاءت الأخبار الصحيحة والآثار الواضحة عنهم - عليهم السلام - ، وهذا مذهب الإمامية خاصة، ويخالف فيه جمهور المتكلمين وفقهاء الأمصار».

٦- نص منقول من رسالته (جوابات المسائل السروية) ص ٢٢٢ ينقد فيه مرويات الصدوق، يقول:

«والذي رواه أبو جعفر - رحمه الله - فليس يجب العمل بجميعه إذا لم يكن ثابتاً من الطرق التي تعلق بها قول الأئمة - عليهم السلام - ، إذ هي أخبار آحاد، لا توجب علماً ولا عملاً».

رحم الله الشيخ المفيد رحمه المجاهدين الأبرار، وجزاه عن عمله هذا

خير جزاء المحسنين الأطهار